

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٤٣

الجمعة، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيثو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	السيد سانتا روزا
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شن يو
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جوندون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1622970 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد بورييس جونسون، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/635، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد جونسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي زيارتي الأولى لمقر الأمم المتحدة بصفتي وزير الخارجية، ويسرني تزامنها مع اتخاذ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) بالإجماع، والذي يشكل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. إنني أدرك أن هذا العمل الممتاز يجري يوما بعد يوم، ويسرني اليوم أن أكون جزءا منه.

وهذا القرار يمثل بداية النهاية لبرنامج الأسلحة الكيميائية الليبي. فهو يمنح الإذن القانوني اللازم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإزالة السلائف الكيميائية من تلك الأسلحة، بحيث يمكن تدميرها في بلد ثالث. وبذلك، نكون قد قللنا من خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي الإرهابيين والمتعصبين.

وأشكر أعضاء المجلس على دورهم في التمكين من اتخاذ القرار. وهذا مؤشر على قوة التعاون الدولي بشأن ليبيا إذ أننا تمكنا من التوصل بسرعة كبيرة إلى اتفاق. وقد أظهرنا معا التزامنا الجماعي تجاه شعب ليبيا وسلطانها وفي نهاية المطاف تجاه كل الذين يريدون منا العيش في عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وتلتزم المملكة المتحدة بجعل هذا العالم حقيقة واقعة، بما في ذلك من خلال عضويتنا الدائمة هنا في مجلس الأمن.

وما فعلناه اليوم هو مثال جيد على دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات العالمية. وهو كذلك مثال على عزم المملكة المتحدة المستمر على القيام بدور قيادي، من خلال الأمم المتحدة، وبالتعاون مع شركائنا في مجلس الأمن.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوت وفد بلدي مؤيدا لقرار المجلس ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، إيمانا منا بأهمية تكاتف المجتمع الدولي لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول، وخاصة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش، من الحصول على

المجلس على نص القرار قبل ٧٢ ساعة فقط من التصويت عليه، وهو ما حرم أعضاء المجلس من فرصة التداول المناسب والمتعمق حول بنود القرار وإثرائه بالنقاش الفني المطلوب في هذا الشأن الهام. ولم يقتنع وفد بلدي بالمبررات التي ساقها بعض أعضاء المجلس للتعجل بالتصويت على القرار، التي وإن صحت، فإنها لا تبرر تأجيل إتاحة القرار لأعضاء المجلس حتى قبل ساعات من التصويت عليه. إن أسلوب طرح مشروع القرار إنما يتعارض مع أبسط قواعد الشفافية في عمل المجلس، ولا يعكس أيًا من مبادئ الفاعلية والتعاون والمشاركة التي طالما أكد عليها أعضاء الأمم المتحدة أكثر من مرة، وآخرها خلال المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل مجلس الأمن التي عقدها المجلس مطلع هذا الأسبوع (انظر S/PV.7740).

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعتبر اتخاذ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) الذي يأذن بنقل مخزونات الأسلحة الكيميائية من ليبيا وتدميرها لاحقًا خطوة هامة في وقف الاستخدام العسكري للأسلحة الكيميائية. فنظرًا للوجود المكثف لمختلف الجماعات الإرهابية في ليبيا، تأتي هذه الخطوة في الوقت المناسب. فثمة خطر بارز من أن تقع تلك الأسلحة الكيميائية في أيديهم.

ويبين مثالًا سورية والعراق مدى حدة مشكلة الإرهاب الكيميائي بالنسبة للمنطقة. ولا يتم عمل اللازم للتصدي للمشكلة اليوم، أحيانًا، لأسباب سياسية مصطنعة. غير أن الاتحاد الروسي ما فتى يدعو بشدة إلى مبادرات ملموسة للتمكين من تنفيذ استجابة جماعية تتناسب مع حجم التهديد.

إننا نعتقد أنه يجب نقل حاويات الأسلحة الكيميائية، التي تم نقلها إلى الساحل، من ليبيا بأسرع ما يمكن وتدميرها تدميرًا آمنًا. وسيراقب مجلس الأمن هذه العملية عن كثب. ونشدد على أنه يجب تدمير جميع المخزونات الليبية من الأسلحة الكيميائية مع الامتثال الصارم لإجراءات منظمة حظر الأسلحة

أسلحة الدمار الشامل. وغني عن البيان الأهمية القصوى التي توليها مصر كدولة حوار مباشر لليبيا للتخلص من تلك المواد الخطرة، ومنع أي تنظيمات إرهابية مسلحة من الحصول عليها. إن التصويت بالإجماع اليوم على قرار بشأن نقل وتدمير بقية الأسلحة الكيميائية في ليبيا، ٢٢٩٨ (٢٠١٦) إنما يعكس عزم المجتمع الدولي على اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية في هذا الصدد، بما يتفق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى رأسها قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إن اتفاقنا مع أهداف القرار الذي تم اعتماده للتو، لا يعني عدم وجود ملاحظات جوهرية من جانبنا على نصه. وأوردها في النقاط التالية:

أولاً، أغفل القرار الإشارة إلى السياق الاستراتيجي لهذا التحرك، وهو، إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي القضية التي تطرق لها قرار المجلس ٦٨٧ (١٩٩١)، حيث تظل دولة شرق أوسطية وحيدة مسلحة نوويًا خارج نطاق جميع المعاهدات الدولية ذات الصلة. ثانيًا، أغفل القرار الإشارة إلى التهديد البالغ العابر للحدود الذي يمثله تنظيم داعش والمقاتلون الأجانب داخل ليبيا. ثالثًا، لم يحدد القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) الولاية أو الإطار الزمني لهذا التحرك، فهو لا يوضح الآليات والإجراءات والتوقيعات اللازمة لإتمام عملية النقل والتدمير من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء فيها. رابعًا، من غير الواضح مدى الحاجة لوضع القرار تحت الفصل السابع، أخذًا في الاعتبار تصريح الحكومة الليبية، وعدم استخدام السلاح الكيميائي داخل ليبيا من قبل، كما أنه سبق بالفعل تدمير الجزء الأكبر والأخطر من المخزون الكيميائي الليبي في شباط/فبراير ٢٠١٤، وبالتنسيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وختامًا، لا يفوتني التنويه إلى القصور الإحرائي الذي شاب عملية اعتماد القرار، فأعضاء المجلس لم يتح لهم التفاوض على نصه على الإطلاق، بل وتم إطلاع كافة أعضاء

وتنتقل إلى مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لضمان التدمير الآمن لهذه الفئة ٢ من الأسلحة الكيميائية.

السيد شن بو (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية. ونأمل أن تتوحي جميع الأطراف العناية في تنفيذ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦) الذي اعتمده مجلس الأمن لتوّه لضمان القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية الليبية على نحو آمن وفوري.

وتؤيد استمرار الحوار السياسي الشامل بين الأطراف الليبية لأجل حل الخلافات فيما بينهم عن طريق المفاوضات. وتدعم الدور البناء الذي تضطلع به الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع البلدان في المنطقة والمنظمات العاملة في المنطقة دون الإقليمية بغية المساعدة على استعادة السلام والاستقرار في ليبيا.

وما برحت الصين تعارض استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي من الدول أو المنظمات أو الأفراد. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة لمنع استخدام المواد الكيميائية بوصفها أسلحة من قبل الأفراد والمنظمات الإرهابية كي تتسنى حماية السلام والأمن في المنطقة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، الذي تولت صياغة مشروعه بعثة المملكة المتحدة، ونشكرها على ذلك. فقد جاء تنويجا للعمل المضطلع به بالتعاون الوثيق مع السلطات الليبية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهو يمثل خطوة هامة أيضا في ضمان تحقيق الأمن في ليبيا والمنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالمخاطر التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول. وبوجه عام، فإن القرار يمثل خطوة إيجابية إلى الأمام نحو نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

الكيميائية ذات الصلة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأنه اتضح في الآونة الأخيرة أنه أثناء التخزين الطويل الأجل للمواد السامة، انخفض مخزونها بمقدار ٢٢٠ طنا.

ويجب شرح هذه الظاهرة وتبريرها بطريقة علمية في إطار تحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجارية. وينبغي تطبيق شروط مماثلة على جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب أن نكون على يقين قاطع من عدم حصول الإرهابيين على المواد السامة الخطرة.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وزير الخارجية جونسون على حضوره هنا اليوم، وإلى قيادة المملكة المتحدة في هذه المسألة.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة الإذن للدول الأعضاء بتقديم المساعدة في نقل وتدمير الأسلحة الكيميائية الليبية من الفئة ٢ خارج ليبيا. ويسرنا أن مجلس الأمن قد تمكن من الاستجابة لمبادرة حكومة الوفاق الوطني الليبية بالعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي لتيسير نقل هذه المواد الكيميائية وتدميرها.

ومن الضروري أن نشرع في العمل على وجه الاستعجال في هذه الحالة لإزالة هذه المواد الكيميائية ومنع احتمال حصول الجهات الفاعلة من غير الدول عليها واستخدامها. وبالتالي، فإننا نعرب عن تقديرنا لنهج المملكة المتحدة بصفتها القائم على الصياغة بإصدار الإذن باتخاذ إجراءات فورية للتصدي لذلك التهديد للسلم والأمن الدوليين. وستساعد هذه الجهود في ضمان تدمير المواد الكيميائية بطريقة تتسم بالأمن والأمان ويمكن التحقق منها. ونأمل أن يشيد جميع أعضاء مجلس الأمن بأهمية اتخاذ هذا الإجراء على وجه السرعة.